

The economic impacts of climate debt and future prospects

الاثار الاقتصادية للدين المناخي و افاق المستقبل

ا.م.د مهند حميد مهدي

Mohanad Hameed Mhaidi

جامعة الانبار-كلية العلوم السياسية

University of Anbar College Political Science

Muhannadhamd84@uoanbar.edu.iq

.٧٨٣١٤٦٧٦٩٦

م م اميره فائق فالح

Amera Fayq Flih

جامعة الانبار/مركز بحوث الطاقة المتجددة

University of Anbar Renewable Energy Research Center

amera.fayq@uoanbar.edu.iq

المستخلص

يمثل الدين المناخي أحد التحديات المركزية في الاقتصاد السياسي المعاصر، حيث يجسد التقاطع بين متطلبات العدالة المناخية وضرورات الاستقرار المالي. تنبع أهميته من كونه متطلباً أساسياً لتمويل عمليات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، خاصة في الدول النامية الأكثر تضرراً. إلا أن المشكلة الرئيسية تكمن في أن اعتماد هذا النمط التمويلي قد يزيد من أعباء الديون القائمة ويقيد السياسات التنموية. تفرض هذه المعضلة الحاجة إلى تطوير آليات مالية مبتكرة تربط بين شروط الديون وتحقيق الأهداف البيئية، وتشير التحليلات إلى أن نجاح هذه الآليات مرهون بإرادة سياسية دولية لتجاوز النمط التقليدي لإدارة الديون. ، يمكن للدين المناخي أن يصبح أداة للتحويل العادل أو وسيلة لإعادة إنتاج التبعية. يستنتج هذا البحث أن مستقبل هذه الأداة سيعيد تشكيل مبادئ التضامن العالمي والعدالة بين الأجيال.

الكلمات المفتاحية: المناخ- الاقتصاد- الدين-البيئة

Abstract

Climate debt represents one of the central challenges in contemporary political economy, embodying the intersection between climate justice requirements and financial stability necessities. Its importance stems from being a fundamental mechanism for financing climate change adaptation and mitigation processes, particularly in the most affected developing countries. However, the main problem lies in how this financing model may increase existing debt burdens and restrict developmental policies. This dilemma necessitates the development of innovative financial mechanisms that link debt terms to environmental objectives. Analyses indicate that the success of these mechanisms depends on international political will to transcend traditional debt management patterns. Thus, climate debt could become either a tool for just transition or a means of reproducing dependency. This research concludes that the future of this instrument will reshape the principles of global solidarity and intergenerational justice.

Keywords: Climate-Economy-Debt-Environment

المقدمة :

في ظل التصاعد الملحوظ للتداعيات الكارثية لتغير المناخ، برز مفهوم (الدين المناخي) كأحد أكثر المفاهيم إلحاحاً وإثارة للجدل في الحوكمة العالمية والاقتصاد السياسي المعاصر. يُعرف الدين المناخي على أنه الالتزام الأخلاقي والمالي على الدول الصناعية المتقدمة، المسؤولة تاريخياً عن الغالبية العظمى من الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري، تعويض الدول النامية الأكثر تضرراً من هذه الأزمة على الرغم من محدودية إسهامها فيها. تكتسب هذه القضية أهميتها من كونها تمثل تقاطعاً مصيرياً بين متطلبات العدالة المناخية وضرورات الاستقرار الاقتصادي العالمي. فمن ناحية، أصبح تمويل عمليات التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره حاجة ماسة لإنقاذ الأرواح واقتصادات دول بأكملها من الانهيار. ومن ناحية أخرى، فإن السبل التقليدية للتمويل، ولا سيما الديون، تثير إشكاليات عميقة بشأن إمكانية تحقيق تنمية مستدامة في ظل نمط مالي قد يعيد إنتاج علاقات التبعية. تكمن مشكلة البحث في أن النظام المالي السائد لمعالجة أزمة المناخ، والقائم بشكل كبير على آليات الاقتراض، يحمل في طياته تناقضاً جوهرياً. فبينما يُقدّم الدين المناخي كحل لسد فجوة التمويل، فإنه قد يفرض بدوره أعباءً مالية جديدة على الاقتصادات الهشة، مما يهدد بتعميق أزمات المديونية القائمة فيها، ويحد من قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويخلق معضلة بين الوفاء بالالتزامات البيئية وتلبية الاحتياجات التنموية الملح، ويطرح هذا الوضع إشكالية رئيسة: هل يمكن للدين المناخي أن يكون أداة فاعلة لتحقيق العدالة المناخية

والتحول الاقتصادي الأخضر، أم أنه سيصير قيداً جديداً يكبل نمو الدول الضعيفة ويديم التباين في موازين القوى العالمية؟

انطلاقاً من هذه الإشكالية، تتبنى هذه الدراسة الفرضية الرئيسية التالية: يتمتع الدين المناخي بآثار اقتصادية ثنائية ومتناقضة؛ فهو قادر على أن يكون محفزاً للاستثمار الأخضر والابتكار وبناء المرونة الاقتصادية إذا ما أدير بشروط عادلة وفي أطر مؤسسية شفافة، في غياب إعادة هيكلة جذرية للنظام المالي العالمي وتصميم آليات مبتكرة لإدارة الديون، فإنه يحمل مخاطر جسيمة تتمثل في تفاقم أعباء الديون، تقييد الخيارات التنموية، وإعادة إنتاج أنماط التبعية العالمية، مما يقوض تحقيق العدالة المناخية في المدى الطويل.

المحور الاول: الدين المناخي : النشأة والتطور

يشكل التغير المناخي أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية في عصرنا الحالي، حيث تتسارع وتيرته مُخلفاً آثاراً بيئية واقتصادية واجتماعية جسيمة. وقد برز مفهوم "الدين المناخي" كأحد الركائز الأساسية في النقاش الدولي، انطلاقاً من مبدأ المسؤولية التاريخية للدول الصناعية عن هذه الأزمة. يجسّد هذا المفهوم الالتزام الأخلاقي والقانوني للدول المتقدمة بدعم جهود التكيف والتخفيف في الدول الأكثر تأثراً والأقل مساهمة في المشكلة.

اولاً: المفهوم والتطور التاريخي

يرتبط مفهوم "الدين المناخي (Climate Debt)" ونشأته الفكرية والسياسية بحقل العدالة المناخية (Climate Justice) الذي برز بقوة في أواخر التسعينيات ومطلع الألفية الجديدة، لم ينبثق المفهوم من المؤسسات المالية التقليدية، بل من حركات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والشعوب الأصلية في دول الجنوب العالمي، كاستجابة أخلاقية وسياسية لفجوة المسؤولية التاريخية عن أزمة المناخ^١. لقد قدّم كإطار نقدي لموازين القوى العالمية، حيث تُحمّل الدول الصناعية، التي راكمت ثروتها عبر قرون من الاعتماد على الوقود الأحفوري والاستغلال المكثف للموارد، مسؤولية أخلاقية ومالية تجاه الدول الأقل نمواً، التي تتحمل العبء الأكبر للتداعيات المناخية على الرغم من إسهامها المحدود في أسبابها. لم يكن الهدف اقتصادياً بحثاً بل سياسياً في جوهره، يسعى إلى مساءلة الشمال ودفعه للوفاء بالتزاماته^٢.

^١ أحمد مراد وعلاء الدهان، أثر تغير المناخ في مستقبل المصادر المائية في دولة الإمارات العربية المتحدة في: د. جمال سند السويدي «تقديم» وآخرون، التغير المناخي ومستقبل المياه، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ٢٠١٨، ط١، ص٦١.

^٢ عهود اللامي، تقرير خاص بعنوان: «التغير المناخي من العلم إلى دهايز السياسة»، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠١٩، ص٣٢.

يُعرف الدين المناخي بأنه مفهوم أخلاقي وسياسي واقتصادي يشير إلى الالتزام الذي تدين به الدول الصناعية المتقدمة (المسؤولة تاريخياً عن غالبية انبعاثات غازات الاحتباس الحراري) للدول النامية، التي تتحمل العبء الأكبر لتبعات تغير المناخ التي لم تتسبب فيها بشكل أساسي^١.

من التعريف السابق يكون الدين المناخي ناشئ عن ضررين مترابطين هما:

١. دين الانبعاثات: (**Emissions Debt**) الاستخدام المفرط والحصري تقريباً "للمساحة الآمنة" في

الغلاف الجوي من قبل الدول الغنية خلال عملية تصنيعها ونموها الاقتصادي.

٢. دين التنمية: (**Development Debt**) الحرمان الذي تعانيه الدول الفقيرة من فرصة استخدام

الوقود الأحفوري الرخيص للنمو (كما فعلت الدول الغنية) بسبب الحاجة إلى الحد من الانبعاثات

عالمياً، بالإضافة إلى الأضرار الفعلية التي تلحق باقتصاداتها ومجتمعاتها بسبب الآثار المناخية.

لقد شهد المفهوم تطوراً ملحوظاً من إطار أخلاقي ناشط إلى مبدأ مؤثر في المفاوضات الدولية والسياسات الاقتصادية. فمنذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأ "الدين المناخي" يجد طريقه، وإن كان بشكل غير مباشر، إلى صلب مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)^٢، حيث تجسدت روحه في مبادئ أساسية مثل "المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة" والقدرات ذات الصلة، إذ بلغ هذا التطور ذروته مع اتفاقية باريس للمناخ لعام ٢٠١٥، الذي عزز الدعوة إلى توفير التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات للدول النامية. على المستوى العملي، تحول المبدأ المجرد إلى آليات ملموسة، وإن كانت لا تزال غير كافية، مثل صندوق المناخ الأخضر ومسألة الخسائر والأضرار، والتي تمثل أشكالاً من الاعتراف العملي بهذا الدين، كما شق طريقه إلى قلب النظام المالي العالمي عبر أدوات مثل السندات الخضراء ومقايضة الديون بالاستثمار في الطبيعة، مما يمثل تحولاً في النقاش من المطالبة بالتعويض إلى تصميم حلول مالية مبتكرة لسد فجوة التمويل المناخي^٣.

¹ Andrew Simms, Ecological Debt: Global Warming and the Wealth of Nations. 2nd ed., Pluto Press, 2009.

^٢ احمد مراد، المصدر السابق، ص ٦٢.

^٣ عبد الله الدروبي وإيهاب جناد ومحمود السباعي، التغير المناخي وتأثيره على الموارد المائية في المنطقة العربية، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، المؤتمر الوزاري العربي للمياه، القاهرة ٢٠٠٨، ص ٢.

ثانياً: التطور التاريخي لمفهوم "الدين المناخي"

استمر مفهوم الدين المناخي في التبلور ليصبح إطاراً تحليلياً أساسياً في الاقتصاد السياسي البيئي والحوكمة العالمية، متجاوزاً كونه مجرد شعار نظالي. فقد انتقل النقاش من الساحة الأخلاقية إلى الساحة الاقتصادية والقانونية العملية، حيث أصبح ملموساً في آليات التمويل والمفاوضات الدولية. على سبيل المثال، تمثلت إحدى نقاط التحول في اعتراف اتفاق باريس بشكل غير مباشر بمبدأ "الخسائر والأضرار"، الذي يمثل الجانب الأكثر إلحاحاً من الدين المناخي، وهو التعويض عن الآثار التي لم يعد ممكناً التكيف معها^١. وقد أدى هذا إلى نقاشات مكثفة، بلغت ذروتها في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين (COP27) في شرم الشيخ، حيث تم الإعلان عن إنشاء صندوق مخصص للخسائر والأضرار، وهي خطوة تاريخية تعترف بالمسؤولية التاريخية للدول المتقدمة. بالتوازي، شهدت الأدوات المالية المبتكرة تطوراً ملحوظاً لتحويل هذا المبدأ المجرد إلى سياسات قابلة للتطبيق. فقد انتشرت ظاهرة "مقايضة الديون بالمناخ" (Debt-for-Climate Swaps) كآلية عملية لتخفيف العبء المالي المزدوج عن الدول النامية، حيث يُستبدل جزء من الديون السيادية المستحقة بالتزامات محلية للاستثمار في مشاريع التكيف أو التخفيف. علاوة على ذلك، لم يعد المقتصر على الحكومات، بل امتد ليشمل القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية، حيث أصبحت "شروط الدين المرتبطة بالاستدامة" أداة شائعة، تربط بين أسعار الفائدة المفضلة وتحقيق أهداف بيئية محددة. وهكذا، تحول مفهوم الدين المناخي من كونه ادعاءً تعويضياً إلى استراتيجية شاملة لإعادة هيكلة التدفقات المالية العالمية، واختباراً حقيقياً لالتزام المجتمع الدولي بتحقيق عدالة مناخية عابرة للحدود، على الرغم من أن التحديات المتعلقة بحجم التمويل وآليات توزيعه العادلة لا تزال تشكل مجالاً للنقاش بشكل مستمر^٢.

المحور الثاني: الآثار الاقتصادية للدين المناخي

تُمثل الآثار الاقتصادية للدين المناخي إشكالية معقدة تتجاوز الإطار المحاسبي الضيق للاقتراض والسداد لتشكل قوة محورية لإعادة تشكيل الهياكل المالية العالمية، وتوزيع المخاطر بين الدول، وإعادة تعريف أولويات الاستثمار على المدى الطويل، وينشأ هذا الأثر من التقاطع بين ضرورة تمويل التحول نحو الاقتصادات الخضراء والمرنة، والقيود المالية الصارمة التي تواجهها العديد من الدول، خاصة النامية منها^٣. من ناحية، يُعد الدين

^١ عهود اللامي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

^٢ نادر نور الدين محمد، تغيرات المناخ والقطاع الزراعي ومستقبل الأمن الغذائي العربي، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، مركز الخليج للدراسات، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٠، ص ١١.

^٣ Humanitarian Aid, 'Everyone needs to do more' to help suffering Venezuelans, says UN Emergency Relief Coordinator, United Nations News, (6 November 2019), Link: <https://news.un.org/en/> 23 November 2021.

المناخي أداة لا غنى عنها لسد فجوة التمويل الهائلة اللازمة للتكيف مع الآثار الحتمية لتغير المناخ والتخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة^١. إذ يوفر رأس المال الفوري اللازم لبناء البنى التحتية المقاومة للكوارث، ونقل تكنولوجيا الطاقة المتجددة، وإعادة توجيه السياسات الزراعية، مما يخلق فرصاً اقتصادية جديدة ويحمي الأصول الإنتاجية القائمة من الدمار. يعمل هذا التمويل، عندما يُوجه بكفاءة، كمحفز للابتكار التكنولوجي وخلق أسواق ووظائف في القطاعات الخضراء الناشئة، مما يعزز القدرة التنافسية طويلة الأجل للاقتصاد ويمنعه من التخلف عن الركب في سباق التحول العالمي^٢.

غير أن الطبيعة التبادلية للدين تفرض آثاراً اقتصادية ثانية أكثر إشكالية، تتمثل في إعادة هيكلة أولويات الإنفاق الحكومي وخلق أشكال جديدة من التبعية والضعف. فخدمة الدين، حتى لو كان بشروط ميسرة، تستنزف موارد مالية من الميزانيات الوطنية كانت يمكن توجيهها نحو الصحة أو التعليم أو البنية التحتية الأساسية. وهذا يخلق معضلة بين الوفاء بالالتزامات الدولية المناخية والوفاء بالاحتياجات التنموية المحلية العاجلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد المفرط على التمويل بالدين، خاصة من الأسواق الدولية، يعرض الاقتصاد المقترض لمخاطر تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف، والتي يمكن أن تفاقم من أزمات الميزانية في أوقات الأزمات^٣. الأكثر خطورة هو أن الدين المناخي يمكن أن يزيد من التعرض للمخاطر المناخية ذاتها؛ فالفشل في تحقيق العوائد الاقتصادية المتوقعة من مشاريع التكيف، بسبب صعوبة التنبؤ الدقيق بمسار المناخ، قد يقود إلى تفاقم أزمة المديونية بدلاً من حلها، مما يضع الدول في حلقة مفرغة من الضعف المالي والبيئي. لذلك، فإن الآثار الاقتصادية النهائية للدين المناخي ليست حتمية، بل هي رهينة بتصميم هياكل الحوكمة العالمية، وعدالة شروط الاقتراض، والقدرة على دمج إدارة المخاطر المناخية والمالية في سياسة اقتصادية متكاملة تدرك أن الاستقرار المالي والقدرة على الصمود البيئي وجهان لعملة واحدة في القرن الحادي والعشرين^٤.

ويمكن تقسيم تلك الآثار إلى قسمين هما

أولاً: الآثار الاقتصادية على الدول الدائنة (النامية والمتأثرة بالمناخ)

تعدُّ الآثار الاقتصادية للدين المناخي على الدول النامية والأكثر تأثراً بالتغيرات المناخية بالغة العمق والتشعب. حيث تتحمل هذه الدول، التي تُعدُّ دائنة من الناحية الأخلاقية في إطار مفهوم الدين المناخي، العبء الأكبر

^٢ نادر نور الدين مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

^٣ صبا رشيد جبير، دور الأمم المتحدة في الحد من التغير المناخي واثاره على الامن البيئي العالمي، مجلة العلوم السياسية، العدد ٦٧ حزيران ٢٠٢٤، ص ٣٣٦.

^٤ سامح الشريف، اثر التغيرات المناخية على الامن الانساني في القارة الاسيوية، مجلة افاق اسيوية، العدد ١٠ ايلول القاهرة، ٢٠٢٢، ص ٤٤٠.

للخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة. فتتعرض بنيتها التحتية الحيوية من طرق وجسور وموانئ ومنشآت تعليمية وصحية لأضرار جسيمة بسبب الظواهر المناخية المتطرفة كالفيضانات والأعاصير وارتفاع منسوب مياه البحر، مما يستلزم تحويل مليارات الدولارات من موازنات التنمية نحو إعادة الإعمار والتعافي. كما يتدهور رأس المال الطبيعي نتيجة انخفاض الإنتاجية الزراعية بسبب الجفاف والتملح، وتدمير مصايد الأسماك نتيجة تآكل المحيطات، مما يهدد الأمن الغذائي ومصادر الدخل لملايين الأفراد¹.

على المدى الطويل، يسهم تغير المناخ في إعاقة النمو الاقتصادي من خلال تأثيره السلبي على إنتاجية العمالة في القطاعات الخارجية كالزراعة والبناء، وفي انزياح الموارد الحكومية من الاستثمار في مشاريع منتجة إلى تمويل أنشطة التكيف مثل بناء السدود وأنظمة الإنذار المبكر. كما تتعرض قطاعات اقتصادية كاملة، كالسياحة في الدول الجزرية التي تعتمد على الشعب المرجانية، لخطر الانهيار. ولا تقتصر الآثار على الجانب الاقتصادي الكلي فحسب، بل تتعداه إلى تعميق عدم المساواة والفقر، حيث يتحمل الفئات الأكثر هشاشة العبء الأكبر بسبب اعتمادها المباشر على الموارد الطبيعية وقدرتها المحدودة على مواجهة المخاطر. وأخيراً، تشكل هذه الضغوط عبئاً متزايداً على المالية العامة لهذه الدول، التي تضطر إلى زيادة الإنفاق على الشبكات الاجتماعية واستيراد الغذاء وتمويل عمليات الإغاثة، مما يفاقم من عجز الموازنة والدين العام ويعيق مسيرة التنمية المستدامة.

ثانياً: الآثار الاقتصادية على الدول المدينة (المتقدمة والصناعية)

تواجه الدول الصناعية المتقدمة، التي تتحمل المسؤولية التاريخية عن الجزء الأكبر من الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري، آثاراً اقتصادية متعددة الأوجه جراء التزاماتها في إطار مفهوم الدين المناخي. فتتحمّل هذه الدول التزامات مالية مباشرة تتمثل في الوفاء بتعهدات التمويل المناخي، مثل هدف توفير ١٠٠ مليار دولار سنوياً لدعم جهود التكيف والتخفيف في الدول النامية، مما يشكل ضغطاً على موازناتها الوطنية وقد يؤدي إلى إعادة توجيه جزء من مساعدات التنمية التقليدية نحو المشاريع المناخية، مما قد يؤثر على دعم القطاعات التنموية الأخرى².

كما تواجه هذه الدول مخاطر اقتصادية غير مباشرة، حيث يمكن للكوارث المناخية في أي منطقة من العالم أن تعطل سلاسل التوريد العالمية، مما يؤثر على إمدادات المواد الخام والسلع المصنعة ويسبب خسائر اقتصادية

¹ Roberts, J. Timmons, and Bradley C. Parks. A Climate of Injustice: Global Inequality, North-South Politics, and Climate Policy. MIT Press, 2007.

² Mattoo, Aaditya, and Arvind Subramanian. "Equity in Climate Change: An Analytical Review." World Development, vol. 40, no. 6, 2012.

للشركات في الدول المتقدمة. بالإضافة إلى ذلك، قد تدفن التغيرات المناخية بحالات نزوح وهجرة بشرية واسعة النطاق نتيجة الجفاف والمجاعة، مما يخلق أزمات إنسانية وضغوطاً سياسية واقتصادية على الدول الغنية. غير أن هذا الوضع يحمل أيضاً فرصاً اقتصادية للدول المتقدمة، حيث يحفز الاستثمار في تكنولوجيات التكيف والتخفيف، مثل تحلية المياه والطاقة المتجددة والبنى التحتية المقاومة للمناخ، على الابتكار التكنولوجي ويخلق صناعات جديدة وفرص تصديرية. كما يمكن لتمويل المشاريع الخضراء أن يعزز النفوذ الاقتصادي والدبلوماسي للدول المانحة في المناطق الإستراتيجية، مما يفتح آفاقاً جديدة للتعاون الدولي والشراكات الاقتصادية.

ثالثاً: الآثار على النظام الاقتصادي والمالي العالمي

يُشكل الدين المناخي ضغطاً إضافياً على الاقتصاد العالمي، حيث يساهم في تفاقم أعباء الديون الخارجية للدول النامية التي تضطر إلى الاقتراض بشكل إضافي لتمويل جهود التكيف مع الآثار المناخية وإعادة الإعمار بعد الكوارث الطبيعية، مما يضعها في حلقة مفرغة من الديون والضعف المناخي يعرف بـ"فخ الديون والمناخ". كما يبرز خطر تحول أصول الطاقة الأحفورية إلى أصول عاطلة مع التسارع العالمي نحو التحول للطاقة النظيفة، حيث قد تفقد الاحتياطيات النفطية والغازية في العديد من الدول النامية قيمتها السوقية، مما يتسبب في خسائر اقتصادية جسيمة للدول المعتمدة على هذه الموارد والمستثمرين فيها¹.

وبواجه النظام المالي العالمي صنفاً جديداً من المخاطر النظامية يتمثل في المخاطر المناخية، التي أصبحت محل اهتمام البنوك المركزية والمشرفين الماليين. وتشمل هذه المخاطر نوعين رئيسيين: المخاطر المادية الناجمة عن الخسائر المباشرة نتيجة للظواهر المناخية المتطرفة، ومخاطر الانتقال المرتبطة بالتحول السريع نحو اقتصاد منخفض الكربون. كما تبرز تأثيرات الدين المناخي على هياكل التجارة العالمية من خلال ظهور آليات جديدة مثل "التعريفات الكربونية على الحدود" التي تفرض رسوماً على الواردات وفقاً لكثافة انبعاثاتها الكربونية، مما يعيد تشكيل تدفقات التجارة الدولية ويشكل تحديات إضافية للدول المصدرة ذات البصمة الكربونية المرتفعة.

المحور الثالث: مستقبل الدين المناخي في ظل التطورات المعاصرة

يبدو مستقبل الدين المناخي في ظل التطورات المعاصرة بمثابة مفترق طرق تحكمه مناقشات عميقة؛ فمن ناحية، تتسارع وتيرة الاعتراف به كأداة محورية في هندسة التمويل المناخي العالمي، بينما من ناحية أخرى، تتعثر آليات تطبيقه أمام تعقيدات الجغرافيا السياسية وعدم كفاية الأطر المؤسسية القائمة. تدفع الحاجة الملحة لمواجهة

¹ Bank for International Settlements. "The green swan: Central banking and financial stability in the age of climate change." 2020.

التكاليف الباهظة للخسائر والأضرار، والتي تجسد الجانب الأكثر إلحاحاً من الدين، نحو تسهيل هذا المبدأ الأخلاقي عبر آليات مالية مبتكرة^١. إلا أن هذا المسار يواجه تحديات جسيمة تتعلق بمسألة السيادة والمسؤولية القانونية، حيث تتردد الدول المتقدمة في الاعتراف بالدين المناخي بشكل صريح خشية أن يفتح الباب أمام مطالب تعويضية غير محدودة. في هذا السياق، فإن الصكوك المالية الجديدة مثل السندات السيادية المرتبطة بالاستدامة ومقايضات الديون من أجل الطبيعة والمناخ تكتسب زخماً كمخرج عملي، إذ تسمح بإعادة توجيه التدفقات المالية دون الدخول في نقاشات سياسية شائكة حول المسؤولية التاريخية. ومع ذلك، فإن فعالية هذه الأدوات مرهونة بقدرة النظام المالي العالمي على إعادة تعريف المخاطر ليشمل المخاطر المناخية المادية ومخاطر التحول، مما يستدعي تطوير أنظمة تصنيف ائتماني جديدة وحوافز لدمج اعتبارات المرونة البيئية في قلب قرارات الاستثمار^٢.

في الوقت نفسه، تخلق التحولات الجيوسياسية والاقتصادية المعاصرة بيئة جديدة بالغة التعقيد لمستقبل الدين المناخي. فصعود الاقتصادات الناشئة الكبرى، التي أصبحت بدورها دائنة كبرى للعديد من الدول، يضيف طبقة إضافية من التعقيد على هندسة الديون الدولية، حيث تتداخل مصالحها مع تلك الخاصة بالدائنين التقليديين من دول الشمال. كما أن الأزمات المتتالية من جائحة إلى صراعات مسلحة وأزمات طاقة، تزيد من الضغوط على الميزانيات الوطنية وتعمق أزمة السيولة لدى العديد من الدول، مما يحد من قدرتها على الاضطلاع باستثمارات مناخية طموحة حتى لو كانت مربحة على المدى الطويل^٣. هذا الواقع يفرض تحولاً جوهرياً في النقاش من مجرد زيادة حجم التمويل إلى إعادة هيكلة شاملة لهندسة الديون العالمية. مستقبل الدين المناخي، إذن، مرهون بقدرة المجتمع الدولي على تطوير أطر تعاونية تذهب لما وراء الخطاب الأخلاقي إلى إنشاء آلية مؤسسية دائمة لإدارة الديون بشكل عادل، تقوم على مبادئ الإعفاء التلقائي عند الكوارث، وربط أسعار الفائدة بالأداء المناخي، وإعادة توجيه الدعم الضخم للوقود الأحفوري نحو حلول مالية مستدامة. باختصار، ولم يعد السؤال هو هل يجب استخدام الدين كأداة، بل كيف يمكن هندسته بشكل جذري ليكون محفزاً للتحول العادل وليس وسيلة لإدامة التبعية.

^١ صبا رشيد جبير، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٧.

^٢ World water assessment program, united nations world water development report..3: water in achaming world, UNESCO. Publishing. UMESCO, Paris)2009(, P 1749-.

^٣ Clements, Benedict, Sanjeev Gupta, and Jianhong Liu. 2023. "Who's Responsible for Climate Change? New Evidence Based on Country-level Estimates of Climate Debt." Economics of Energy and the Environment 12. <https://doi.org/10.5547/2160-5890.12.1.bcle>

وتؤكد التطورات المعاصرة أن مستقبل هذه الأداة مرهون بقدرة النظام الدولي على تجاوز النمطية التقليدية في إدارة الديون نحو نموذج أكثر ابتكاراً وعدالة. فنجاح آليات مثل مقايضة الديون من أجل المناخ والسندات المرتبطة بالاستدامة، وكذلك تفعيل صندوق الخسائر والأضرار، لن يعتمد فقط على توفر رأس المال، بل على الإرادة السياسية للدول المتقدمة لاعتماد مقاربات شاملة تعيد هيكلة شروط الديون نفسها. وهذا يتطلب الاعتراف بأن المخاطر المناخية والمخاطر المالية متشابكة بشكل لا يتجزأ، وأن الاستقرار الاقتصادي طويل الأجل رهين ببناء مرونة بيئية.

الخاتمة:

في الختام، يبرز الدين المناخي ليس كمسألة مالية تقنية فحسب، بل كإطار مركزي يعكس التحديات والتناقضات الجوهرية في الحوكمة العالمية المعاصرة، إذ تطور هذا المفهوم من جذوره الأخلاقية في حركات العدالة المناخية ليصبح أداة عملية في صميم المفاوضات المالية الدولية، مما يجسد الصراع بين الاعتراف بالمسؤولية التاريخية للدول المتقدمة والواقع المعقد للتمويل العالمي. تُظهر التحليلات السابقة أن الآثار الاقتصادية للدين المناخي هي آثار ذات شقين: فهو من ناحية يمثل محركاً لاغنى عنه لتمويل التحول الأخضر وحماية الاقتصادات من الصدمات المناخية، ومن ناحية أخرى يشكل عبئاً مالياً محتملاً قد يعمق أوجه الضعف القائمة ويفرض مقايضات صعبة بين الالتزامات المناخية والاحتياجات التنموية الملحة.

ويمكن القول إن الدين المناخي يمثل اختباراً مصيرياً لمصدقية التضامن العالمي. فإما أن يتحول إلى أداة للتمكين والتحول العادل، تُدار بشروط تفضيلية وتصميم يتفهم الاحتياجات الخاصة للدول الأكثر تضرراً، وإما أن يصير وسيلة أخرى لإعادة إنتاج علاقات القوى غير المتكافئة وتأجيل مواجهة الأزمة المناخية بجدية. لذلك، فإن المسار الأمامي يتطلب أكثر من مجرد إصلاحات تمويلية سطحية؛ بل يستدعي نقاشاً جوهرياً حول إعادة الثروة والسلطة في النظام الاقتصادي العالمي، حيث يصبح الدين المناخي جسراً نحو مستقبل مشترك مستدام، وليس قيداً يكبل قدرات الأجيال الحالية والقادمة على مواجهة التحدي الوجودي الأكبر في عصرنا.

المصادر

اولاً: الكتب العربية والمترجمة

١. أحمد مراد وعلاء الدهان، أثر تغير المناخ في مستقبل المصادر المائية في دولة الإمارات العربية المتحدة في: د. جمال سند السويدي «تقديم» وآخرون، التغير المناخي ومستقبل المياه، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ٢٠١٨، ط ١.

٢. نادر نور الدين محمد، تغيرات المناخ والقطاع الزراعي ومستقبل الأمن الغذائي العربي، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، مركز الخليج للدراسات، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٠.
- ثانياً: المجلات والدوريات
١. عهود اللامي، تقرير خاص بعنوان: «التغير المناخي من العلم إلى دهاليز السياسة»، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠١٩.
٢. عبد الله الدروبي وإيهاب جناد ومحمود السباعي، التغير المناخي وتأثيره على الموارد المائية في المنطقة العربية، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، المؤتمر الوزاري العربي للمياه، القاهرة ٢٠٠٨.
٣. صبا رشيد جبير، دور الأمم المتحدة في الحد من التغير المناخي واثره على الامن البيئي العالمي، مجلة العلوم السياسية، العدد ٦٧ حزيران ٢٠٢٤.
٤. سامح الشريف، اثر التغيرات المناخية على الامن الانساني في القارة الاسيوية، مجلة افاق اسيوية، العدد ١٠ ايلول القاهرة، ٢٠٢٢.

ثالثاً: المصادر الاجنبية

1. Humanitarian Aid, 'Everyone needs to do more' to help suffering Venezuelans, says UN Emergency Relief Coordinator, United Nations News,)6 November 2019(, Link: <https://news.un.org/en/23-November-2021>).
2. World water assessment program, united nations world water development report..3: water in achaming world, UNESCO. Publishing. UMESCO, Paris)2009(, P 1749-.
3. Clements, Benedict, Sanjeev Gupta, and Jianhong Liu. 2023. "Who's Responsible for Climate Change? New Evidence Based on Country-level Estimates of Climate Debt." Economics of Energy and the Environment 12. <https://doi.org/10.5547/2160-5890.12.1>.
4. Bank for International Settlements. "The green swan: Central banking and financial stability in the age of climate change." 2020.
5. Mattoo, Aaditya, and Arvind Subramanian. "Equity in Climate Change: An Analytical Review." World Development, vol. 40, no. 6, 2012.

6. Roberts, J. Timmons, and Bradley C. Parks. A Climate of Injustice: Global Inequality, North-South Politics, and Climate Policy. MIT Press, 2007
7. Andrew Simms, Ecological Debt: Global Warming and the Wealth of Nations. 2nd ed., Pluto Press, 2009.

References

First: Arabic and Translated Books

1. Ahmed Murad and Alaa Al-Dahan, The Impact of Climate Change on the Future of Water Resources in the United Arab Emirates, in: Dr. Jamal Sanad Al-Suwaidi (ed.) et al., Climate Change and the Future of Water, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2018, 1st edition.
2. Nader Nour El-Din Mohamed, Climate Changes, the Agricultural Sector, and the Future of Arab Food Security, Dar Al-Khaleej for Press, Printing, and Publishing, Al-Khaleej Studies Center, Sharjah, United Arab Emirates, 2010.

Second: Journals and Periodicals

1. Ahod Al-Lami, Special Report: Climate Change from Science to the Corridors of Politics, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, 2019.
2. Abdullah Al-Droubi, Ihab Jennad, and Mahmoud Al-Sabai, Climate Change and Its Impact on Water Resources in the Arab Region, Arab Center for the Studies of Arid Zones and Dry Lands (ACSAD), Arab Ministerial Water Conference, Cairo, 2008.
3. Saba Rashid Jubair, The Role of the United Nations in Mitigating Climate Change and Its Impact on Global Environmental Security, Journal of Political Science, No. 67, June 2024.
4. Samer Al-Sharif, The Impact of Climate Changes on Human Security in the Asian Continent, Afaq Asiawiya Journal, No. 10, September, Cairo,